الأمم المتحدة

A/C.4/64/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
5 March 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ناصر ..... (قطر)

المحتويات

البند ٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58935 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند **٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى** (A/64/13 و Add.1، و A/64/115، و 174، و 323، و 324)

١ - **السيدة كونينغ – أبو زيد** (المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)) قدمت تقريرها (A/64/13 و Add.1)، وقالت إن أضخم التحديات الفورية التي تواجه الوكالة يتمثل في النقص في الأموال البالغ ١٢ مليون دولار للمرتبات الأساسية وتكاليف المكتب. وفي حالة عدم توافر تبرع بهذا المبلغ، لن تكون الوكالة قادرة على دفع مرتبات موظفيها لبقية هذا العام. ولا تزال هناك فجوة تمويل أكبر كثيراً تبلغ ٨٤ مليون دولار في الميزانية العادية التي أُقرت وهي تشمل تكاليف الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها في البنى الأساسية. ورغم سخاء المتبرعين، تجد الوكالة لزاما عليها أن تطلب الموارد مرة أخرى لتجنب شل عملياتها الحيوية والإضرار بعملية إصلاحها ذات الثلاث سنوات. وتتناقض حالتُها المالية تناقضاً صارخاً مع إتساع الدعم العالمي للوكالة وللاجئين الفلسطينيين الذي تم الإعراب عنه في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتأسيس الوكالة والذي أعربت عن أملها في أن يؤدي إلى تقوية دعم المتبرعين وهو ما تمس الحاجة إليه.

٢ - ومضت قائلة إن انفجار العنف في غزة الذي رافق حلول العام الجديد قد ألقى بظلاله الثقيلة على المنطقة بكاملها. فنطاق وكثافة الهجوم العسكري الإسرائيلي في غزة لم يسبق لهما مثيل في التاريخ الحديث لهذا الصراع. وبحلول الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة الإسرائيلية وقف إطلاق النار، كان ١ ٣٨٧ فلسطينيا قد فقدوا أرواحهم، بينهم ٣١٣ طفلا، وفقا لمصادر المنظمات غير الحكومية، في حين قُتل ١٣ إسرائيليا. وأصبح ٥٠ ٠٠٠ فلسطينيا بدون مأوى ودُمرت الهياكل الأساسية المدنية. وذكرت أنها شهدت بأم عينيها بعضا من هذه الهجمات وتأثيرها على السكان المدنيين. وطيلة هذا الوقت، كانت الأونروا تقود، على حساب تعريض موظفيها لخطر كبير، الاستجابة المنسقة للمجتمع الدولي، وتوفر الأطعمة والمأوى والعناية الطبية للأشخاص المشردين وللمدنيين الجرحى. وقد تحركت الأونروا بسرعة لإعادة الخدمات العادية في محاولة لخلق ما يشبه مظهر الحياة العادية للسكان المصدومين، فأعادت فتح المدارس والعيادات ومراكز توزيع الأغذية في غضون ستة أيام من وقف إطلاق النار. واعترافا بدورها الحيوي، تم تلقي مبلغ قياس هو ٢٥٠ مليون دولارا من التعهدات من مجموعة واسعة من الجهات المانحة، الحكومية منها وغير الحكومية. وكان التضامن الذي أظهره المجتمع المدني في الشرق الأوسط مثيرا للامتنان بصورة خاصة. كما أن الجهتين اللتين تعتبران أضخم المتبرعين التقليديين للوكالة وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فقد اتسم تبرعهما بسخاء استثنائي إذ قدما مبالغ زاد مجموعها على ١١٠ مليون دولار.

٣ - على أن ما يثير قلقا بالغا، هو استمرار الحصار المفروض على حدود غزة الأمر الذي يحد من وصول المساعدات الإنسانية ويحد من الواردات من مواد البناء اللازمة لإعادة بناء الهياكل الأساسية المحطمة، مما أدى إلى التعطيل الفعلي للقطاع الخاص في غزة. وقد ازداد عدد اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع ثلاثة أمثال خلال السنة الماضية فبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. غير أنه بفضل علاقة العمل الجيدة التي تقيمها الأونروا مع المنسق الإسرائيلي لأنشطة الحكومة في الأراضي المحتلة، أصبحت الأونروا الآن قادرة

على استيراد بعض الإمدادات المدرسية على الأقل وتلقي التحويلات الشهرية من الأموال لتغطية رواتب موظفيها، وبدلات حالة المشقة الخاصة، وتكاليف برنامج التغذية في المدارس.

٤ - ومضت قائلة إنه برغم تزايد الضغوط الرامية إلى تعديل سياسة عزل غزة، يُحرز حتى الآن أيُ تقدّم نحو التوصل إلى اتفاق بشأن فتح حدود غزة، حتى وإن ظلّت الهياكلُ الأساسيةُ المدنية مهدمةً إلى أن يُرفع الحصار. وتواصل الأونروا الدعوة إلى فتح معابر غزة الأمر الذي من شأنه أن يتطلب تقديم ضمانات للإسرائيليين بشأن تدابير الأمن وضمانات للفلسطينيين بشأن استقرار تشغيل نقاط العبور. وكلما طال أمد الحصار المفروض على غزة، إزدادت معاناة أهلها قسوةً وتعمّق شعورُهم بالضَيم الواقع عليهم، وازداد المتطرفون بينهم عدداً وتطرّفاً.

٥ - أما في الضفة الغربية، فإن جدار العزل والعقبات والقيود الإدارية المرتبطة به قد حالت دون ازدهار اقتصاد فلسطيني مستدام. وأصبح استمرارُ بناء المستعمرات الإسرائيلية وهدمُ البيوت ومصادرةُ الأراضي الفلسطينية، وخاصةً في القدس الشرقية، من المعالم العادية للحياة الفلسطينية. ورغم التحسن الأخير في المؤشرات الاقتصادية والأمنية، لا تزال الضفة الغربية مجزأة -- نسبة ٤٠ في المائة من أراضيها محظور على الفلسطينيين دخولها -- إلى حد يضر ضررا بالغا بسلامتها. كما أن الشبكة المعقدة من التدابير الإسرائيلية تقيّد أيضا أنشطة الأونروا بإقامتها العراقيل المتواصلة في وجه حركة موظفي الوكالة والسلع الأساسية اللازمة لسد حاجة اللاجئين، رغم تحسن التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل. وتتركز أنشطة الطوارئ التي تضطلع بها الأونروا في الضفة الغربية لإغاثة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ، على توفير العمل المؤقت إلى جانب تقديم مساعدات الأغذية والمساعدة النقدية للذين هم في حالة عوز. ومع ذلك، ورغم أن المساعدة تحمي اللاجئين من بعض أسوأ آثار الفقر، وتوفر أساسا متواضعا للانتعاش، فإن ما يدعو إلى الأسى أنه في حالة عودة عملية السلام إلى السير قدما، سيكون قد ترسخ مستوى غير صحي من الاعتماد على المساعدات الأجنبية في المجتمع الفلسطيني الذي اتسم تقليديا بالاعتماد على الذات وبالعمل الجاد وبمزاولة الأعمال الحرة.

٦ - وانتقلت إلى الحديث عن لبنان فقالت إن ارتفاع مستوى المشقة في صفوف اللاجئين هناك يلي غزة بين المناطق الخمس لعمليات الوكالة. والشاغل الأكثر إلحاحا للوكالة هناك، هو إعادة إعمار مخيم نهر البارد الذي دُمر عام ٢٠٠٧، والعناية بنحو ٢٧ ٠٠٠ لاجئ شُردوا نتيجة لذلك. ومما له أهمية حرجة أن يستجيب المجتمع الدولي استجابة تامة للنداء الموجه من أجل توفير المال اللازم لهذا الغرض. وأعلنت أن ثمة بوادر تستحق الترحيب على أن الحكومة الجديدة تعتزم مواصلة مبادرات سابقة ترمي إلى تحسين أوضاع معيشة الفلسطينيين في لبنان، بينما تجري مفاوضات معها بشأن حصول الفلسطينيين على فرص العمل، واحترام حقوق الإنسان لآلاف اللاجئين الفلسطينيين، وتحسين الأوضاع المعيشية في ١٢ مخيما للاجئين هناك.

٧ - وأما في الأردن والجمهورية العربية السورية، فإن الحال هو على نقيض ذلك إذ يعيش اللاجئون في بيئة مستقرة خالية من الصراع.

٨ - ومضت قائلة إن الأونروا حققت في عام ٢٠٠٨ نجاحا ملموسا في إيصال خدماتها العادية إلى اللاجئين المسجلين لديها في ميادين عملياتها في المناطق الخمس. وقد استُهلكت نسبة تبلغ ثلاثةً وخمسين في المائة من الميزانية العادية في تعليم ٤٨١ ٠٠٠ تلميذ في ٦٨٤ مدرسة وحوالي ٦ ٠٠٠ متدرب في مراكز التدريب المهني. وفي ميدان

الصحة الذي استوعب ٢٠ في المائة من الميزانية العادية، حصل اللاجئون على ٩,٥ مليون استشارة طبية كما أن المعالجة السريرية في المستشفيات ارتفعت بنسبة ١٤ في المائة. وتعمل المبادئ التوجيهية والمعايير الجديدة وكذلك جمع البيانات على تمكين الأونروا من رصد الأوضاع الصحية في صفوف اللاجئين بصورة أفضل والاستجابة لها بشكل أكثر فعالية.

٩ - وأعلنت أن مبادرة التطوير التنظيمي الثلاثية السنوات الرامية إلى تحسين قدرات الإدارة في الأونروا بدأت تظهر نتائج إيجابية. وتضع استراتيجية متوسطة الأجل ذات ست سنوات المخطط الرئيسي للبرامج والعمليات الميدانية بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مستندةً إلى أربعة أهداف إنمائية رئيسية للاجئين الفلسطينيين هي: حياة صحية مديدة، وحيازة المعارف والمهارات، ومستوى عيش كريم، وحقوق الإنسان الكاملة. وذكرت أن الأونروا سوف تبذل جهدا أكبر لبلوغ هذه الأهداف حيث تكون الحاجات أعظم ولإعطاء الأولوية للخدمات اللازمة لسد هذه الحاجات على نحو أكثر فعالية. وسوف تُرصد مخصصاتُ الميزانية في المستقبل على أساس النتائج المتوقعة وليس على أساس المدخلات في البرامج، مما يزيد من جودة الخدمات. وعلى صعيد الإدارة، قالت إنه تم تعزيز التخطيط القائم على أساس الحاجات، والرصد، والتقييم وجرى الأخذ بنماذج لا مركزية للمسؤولية الفردية إلى جانب إحداث وظيفة المراقبة الداخلية بعد أن أُعيد توصيفها وترقيتها. وقد أصبح للتغيير أثر إيجابي محسوس بالفعل في الميادين والعمليات. وأضافت أن من المقرر أن ينتهي التمويل الثنائي لوظائف دولية حساسة يبلغ عددها ١٤ وظيفة مع نهاية عام ٢٠٠٩ وأن الأونروا تسعى إلى إدراج هذه الوظائف في الميزانية العامة للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بغية تدعيم عملية إصلاح الوكالة. ولفتت الانتباه إلى التقرير عن الاجتماع الاستثنائي للفريق العامل المعني بتمويل الأونروا (A/64/115)، وإلى مختلف توصياته، وخاصة التوصية بأن تعيد اللجنة الخامسة النظر في طابع ومستوى التمويل المقدم إلى الأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة، والطلب المقدم من الأمين العام بالتكليف بوضع تقرير عن تقوية القدرات الإدارية للأونروا. وحثت الدول الأعضاء على إعادة دراسة ترتيبات التمويل التي كانت قد وُضعت للأونروا قبل ٣٥ عاما، في عهد مختلف.

١٠ - ثم أطلعت اللجنة على أنها بعد تسع سنوات من الخدمة في الأونروا سوف تتقاعد في نهاية العام. وقالت إنها شهدت، على مدى حياتها الوظيفية الطويلة في الأمم المتحدة، حل عدد من حالات اللاجئين المتطاولة أمدا، غير أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على نقيض مفجع من ذلك، ظل مستعصيا على الحل، رغم وضوح ما يجب أن ينطوي عليه: إنهاء الاحتلال، وتقرير المصير للفلسطينيين، وضمانات أمن لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. وتتطلب التسويةُ المستدامةُ استشارةَ جميع المعنيين، بمن فيهم اللاجئون. واختتمت بالقول إن الأونروا تدرك بشكل حاد الوضوح، بعد ستين عاما من وجودها، أنها لا تزال وكالة مؤقتة وأنها سوف تسلّم في يوم ما، عندما يتم التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، المسؤولية إلى كادر يتألف من عشرات آلاف المهنيين الفلسطينيين الذين سوف تكون خبراتهم أروع ما يخلفونه من تراث.

١١ - **السيد منصور** (المراقب لفلسطين): أشاد بما أبدته المفوضة العامة من إنسانية وتضامن وموقف قائم على مبدأ وإحساس بالعدل، ووصفها بأنها صديقة وفية للشعب الفلسطيني. ومن دواعي الأسف أنها تترك منصبها قبل أن تشهد اكتمالَ ما تقوم به الأونروا من عمل لا غنى عنه ومولدَ الدولة الفلسطينية. وقال إن الاستجابة الفورية لحالة الطوارئ المالية التي تمر بها الأونروا ومدها بالموارد التي تحتاج

إليها لمواصلة عملياتها، هي مسؤولية جماعية للدول الأعضاء في كل مكان.

١٢ - وطلب من المفوضة العامة أن تُسهب في شرح الجهود الرامية إلى الضغط على إسرائيل لدفع تعويضات عن الأضرار التي ألحقتها بممتلكات الأمم المتحدة وعن الإصابات والوفيات التي أنزلتها في صفوف موظفي الأمم المتحدة أثناء غزوها لمدينة غزة وفقا لما أوصى به مجلس التحقيق التابع لمقر الأمم المتحدة. وتساءل أيضا عما إذا كان امتناع إسرائيل عن الاستجابة لاقتراح الشروع في مشروع تضطلع به الأمم المتحدة لتعمير غزة، الذي عُرض في حزيران/يونيه، يعني أن رفع الحصار أصبح الآن مسألة ميتة.

١٣ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ليس لدى اللاجئين الفلسطينيين الذين يتزايد اعتمادهم على مساعدة الأونروا في إقامة أودهم وبقائهم، ما يكفي من الموارد لشراء الأغذية والألبسة والوقود وغير ذلك من البنود الأساسية اللازمة لتقيهم قسوة أشهر الشتاء. كما أن المواد المتعهد بها لإعادة تعمير غزة، حيث واحدٌ من بين كل ستة منازل قد تهدم كليا أو جزئيا أثناء الهجوم الإسرائيلي على القطاع، لم تصل بعد إلى مقصدها نتيجة الحصار الإسرائيلي المستمر. وسأل عن الحالة الراهنة في غزة وعن التدابير التي تتخذها الأونروا للإعداد لقدوم فصل الشتاء وعن تأثير تلك التدابير على ميزانيتها.

١٤ - **السيد الشربيني** (مصر): سأل عن الكيفية التي تؤثر بها التدابير الإسرائيلية، وعلى الأخص في غزة، على الأونروا من حيث أنشطتُها وقدرتُها على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين والوفاء بولايتها؛ وعن الحالة المتعلقة بالتعويض عن الأضرار التي سببتها العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وخاصة فيما يتعلق بتوصيات مجلس التحقيق؛ وعن حالة تنفيذ المشاريع المتفق عليها، خاصة وأن فصل الشتاء على الأبواب.

١٥ - **السيدة كونينغ - أبو زيد** (المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قالت إن إدارة الشؤون القانونية، المسؤولة عن متابعة تقرير مجلس التحقيق، تجري محادثات منتظمة مع البعثة الإسرائيلية في نيويورك بشأن مسألة التعويض. كما أن المناقشات بشأن استئناف المشاريع التي كانت على وشك أن تُستكمل قبل الصراع في غزة، وخاصة في المشاريع المتعلقة بالمياه وبالصرف الصحي، لا تزال حية، وإن كانت شديدة التفصيل ومستهلكة للوقت. أما الحالة في غزة فهي على مثل ما كانت عليه عند نهاية شهر كانون الثاني/يناير بسبب عدم وصول مواد البناء بعد إلى غزة. وتحاول الأونروا أن تنقل اللاجئين الذين ما زالوا يعيشون في خيام أو وسط الركام إلى منازل مستأجرة ولديها بعض المبالغ النقدية متاحة لهذا الغرض. أما التأثير على ميزانية الأونروا فهو كما شرحته: وقد أسفر النداء الطارئ عن نتائج جيدة للغاية، ولكن الصندوق العام، الذي يغطي الخدمات التنفيذية الأساسية للوكالة ما زال في حالة بالغة السوء. وتستطيع الأونروا أن تنفّذ بعض أنشطتها المخططة - بشرط أن يتوفر لديها المال لدفع تكلفة ذلك - بسبب العلاقات الجيدة مع المنسق الإسرائيلي التي تسمح لها بأن تجلب الأغذية والأدوية وبعض الإمدادات حيث لا تستطيع الوكالات الأخرى أن تفعل ذلك.

١٦ - **السيد رمضان** (لبنان): سأل عما إذا كانت المفوضة العامة تعتقد أن القيود الإسرائيلية المفروضة على غزة توازي حصارا.

١٧ - **السيدة كونينغ - أبو زيد** (المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

الأدنى): قالت إن من المؤكد أن الأونروا تعتبر الحالة حصارا، مثلما يعتبرها أي شخص، مثلها هي، يقيم في غزة بالرغم من أنه قيل لها إن هذه هي تقييدات لا توازي حصارا. وقالت إن كل شئ مغلق، ولا يستطيع الناس أو السلع التحرك إلى داخل غزة أو خارجها وأن الحياة هناك مزرية للغاية.

١٨ - **السيد لافولد** (النرويج): تحدث بوصفه مقرر الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، فقدم التقرير (A/64/115) عن الاجتماع الاستثنائي الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لتقييم كفاية الموارد المقدمة إلى الأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقال إنه برغم التوصيات السابقة المقدمة من الفريق العامل، وافقت الجمعية العامة فقط على ٦ من أصل ٢٠ من الوظائف الدولية الجديدة التي طلبتها الأونروا لفترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١. وفي الوقت ذاته فإن النقص الخطير في تمويل الصندوق العام - وهو نقص يقرب من ٨٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ - يجعل من المستحيل على الوكالة أن تنفذ إصلاحات الإدارة اللازمة لتحديث قدرتها على استخدام الأموال بطريقة فعالة ولتزويدها بمستويات عالية من الإشراف على البرنامج والإبلاغ. وقد خلص الفريق العامل إلى أن القيمة الحقيقية في عام ١٩٧٤ لترتيبات التمويل التي تعمل الأونروا بموجبها قد تدهورت وأنها لم تعد تسد حاجاتها، مما أوجد عجزا في الإدارة لا يمكن تجاهله بعد اليوم. ومضى قائلا إنه خلال ٣٥ سنة الماضية تزايدت مهام الوكالة وتنامى مستوى توقعات أصحاب المصلحة الرئيسيين وأصبح أكثر تعقيدا وتحديا. وينبغي أن تغتنم الجمعية العامة هذه اللحظة لتكفل للأونروا العدد الملائم من الموظفين الدوليين وما تحتاج إليه من الموارد الإضافية لإكمال برنامج إصلاحها. وقال إن الأمين العام نفسَه أيد ضرورةَ مراجعة الترتيبات المالية الحالية للوكالة. ويمكن أن تستخدم عملية إصلاح إدارة الأونروا كنموذج لغيرها من المنظمات القائمة في الميدان غير أن منجزاتها ستكون هشة بل ويمكن أن تنعكس إذا لم يتوفر لها التمويل الكافي. ولذلك طلب الفريق العامل من الأمين العام أن يعد تقريرا عن تعزيز القدرات الإدارية للأونروا في أسرع وقت ممكن، وأوصى بأن تستعرض الجمعيةُ العامة سلامةَ الترتيبات الحالية لتمويل الأونروا، وتتحمّلَ المسؤولية عن التكاليف الإدارية الأخرى المتصلة بالموظفين الدوليين. واختتم بالقول إن العديد من الوظائف الإدارية العليا في الأونروا مصنفة أقل من المراتب التي تستحقها نظرا إلى ما أُنيط بها من المسؤوليات وإلى البيئة التشغيلية الصعبة.

١٩ - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقب عن فلسطين): أعربت عن بالغ إعجابها بإخلاص وتفاني المفوضة العامة للأونروا في إدارتها للوكالة وبما تبديه من التزام قائم على مبدأ تجاه اللاجئين الفلسطينيين وأشادت بما أطلقته الأونروا بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشائها من مبادرات عديدة ترمي إلى زيادة التوعية بحالة اللاجئين الفلسطينيين وبعمل الوكالة. وقالت إن المأساة تتمثل في أن اللاجئين الفلسطينيين وأبناءهم وأحفادهم الذين يبلغ عددهم الآن أكثر من ٤,٧ مليون نسمة ويشكلون أكثر من نصف السكان الفلسطينيين - ما زالوا يعيشون كشعب مشتت عديم الدولة محروم من حقه في العودة إلى دياره ومن التعويض العادل عن خسائره ومعاناته. وأعلنت أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تحل وفقا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة قبل أن يصبح ممكنا تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نظرا إلى البُعد الإقليمي لمشكلة اللاجئين وللصراع العربي الإسرائيلي ككل.

٢٠ - ومضت قائلة إن اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المخيمات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة المحاصر على الأخص، يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة وسط أزمة إنسانية رهيبة واعتداءات مستمرة على ما لهم من حقوق الإنسان وعلى

سلامتهم ورفاههم، بما في ذلك تدابير بالغة القسوة من العقاب الجماعي. وقد أكد الهجوم العسكري الوحشي الذي شُن ضد قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من جديد وبصورة صارخة، استمرار إسرائيل في عنادها الذي يتمثل في إصراراها على انتهاك القانون الدولي. وفي الوقت ذاته فإن الحصار اللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة يعاقب كل السكان هناك ويجبرهم على أن يعيشوا حياة بؤس وسط ركام منازلهم ومجتمعاتهم ويزيد من تعميق شعورهم بالضَيم. وفيما تواصل إسرائيل عرقلة إعادة بناء ما دمرته أو أوقعت به أضرارا من المنازل الفلسطينية والبنى التحتية المدنية الحيوية والعديد من منشآت الأمم المتحدة، بما في ذلك مدارسُ الأونروا والمستودعُ الرئيسي للوكالة الذي يحتوي على الإمدادات الإنسانية، يظل الدمار المتعمّد الذي سبّبته ظاهرا للعيان بصورة صارخة. وقد وجد مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام أن الغارات الجويةَ ضد مباني الأمم المتحدة كانت متعمدةً وكانت عبارةً عن انتهاك فاضح بشع لحرمة تلك المباني وأن إسرائيل مسؤولة عما سببته فيها من الوفيات والإصابات. ووُجد أيضا أن إسرائيل قد تعمّدت، في عدد من الحوادث الأخرى، إطلاقَ قذائفَ تحتوي على الفوسفور الأبيض على المناطق المدنية المكتظة بالسكان، بما فيها المناطقُ التي تقعُ فيها مباني الأونروا.

٢١ - وذكرت أن الدولَ الأعضاء يجب أن تطالب بأن تسحب إسرائيل علناً المزاعمَ الكاذبةَ ضد الأونروا؛ ويجب أن تواصل الدعوةَ إلى دفع تعويضات، وفق ما أوصى به مجلس التحقيق، عن الأضرار والدمار الذي أُلحق بممتلكات الأمم المتحدة في غزة. وتتطلب النتائجُ التي خَلُص إليها كلٌ من مجلس التحقيق ولجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة، والتوصيات الصادرة عنهما، متابعةً من جانب الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، لكفالة أن يحاسب مرتكبو هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان عن جرائمهم ولكفالة إحقاق العدالة للضحايا. ولا بد من وضع حد لإفلات إسرائيل الفاضح من العقاب ولا بد من أن تكون السيادةُ للقانون الدولي.

٢٢ - وتابعت تقول إن العدوانَ العسكريَ الإسرائيليَ على غزة كان له تأثيرٌ خطيرٌ على أنشطة الأونروا، إذ أجبرها على وقف تحركات موظفيها، مما أثّر بشكل عكسي على العمليات الإنسانية أثناء وقت إتسم بالحاجة الماسة. ولا يزال الفقر والجوع والمرض والبطالة منتشرةً في صفوف السكان اللاجئين، لأن إسرائيل تواصل بصورة ماكرة عرقلةَ وصول المساعدات المقصودة لإعادة البناء وللانتعاش إلى غزة. ويجب على إسرائيل أن ترفع حصارها عن غزة وأن تتيح للأمم المتحدة إعادة الشروع في مشاريعها المتوقفة.

٢٣ - أما في الضفة الغربية، بما في ذلك القدسُ الشرقية، فقالت إن استمرار إسرائيل في فرض مئات من نقاط التفتيش، وفي بناء المستعمرات غير المشروعة وجدار الفصل، وكذلك في فرضها المكثف لنظام التصاريح و أقامتها شبكة الطرق التمييزية، لا يزال يحرم اللاجئين من الحصول على خدمات الأونروا. أما عرقلة إسرائيل لحركة عربات الأونروا، وتعريضها موظفي الوكالة ومنشآتها للخطر، وجبايتها للضرائب ورسوم المرور العابر من الوكالة، فهي أمور غير مقبولة على الإطلاق وانتهاك لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. وعلى الدول الأعضاء التي يطلب منها مرارا وتكرارا أن توفر التمويل الطارئ لعلاج آثار هذه الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة والمنتظمة أن تصر بصورة حازمة على محاسبة إسرائيل عن ذلك.

٢٤ - وأضافت أن الأونروا ظلّت، عبر سنوات الصراع وما شهده الشعب الفلسطيني من تشرد وخسارة، عاملا ثابتا في حياة اللاجئين وأدت دورا لا غنى عنه في التخفيف من معاناتهم. وقد استمرت الوكالة، بدعم حيوي من البلدان

المضيفة وهي الأردن ولبنان وسوريا ومن مجتمع المانحين، في توفير المساعدة الأساسية. وهي تقدم، بالإضافة إلى الجهود الاستثنائية التي تبذلها في غزة، مساعدة طارئة إلى اللاجئين النازحين من مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان وتعمل على تعزيز إعادة بناء المخيم وتسعى إلى تحسين الأوضاع المعيشية في كل مخيمات اللاجئين. وهي الآن تساعد اللاجئين الفلسطينيين من العراق الذين يعيشون في الأردن وفي سوريا. ورغم أن برامج الوكالة تركز على التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، فإنها فعلت أكثر من مجرد سد الحاجات الأساسية. فقد مدت اللاجئين، صغارا وكبارا، بالفرص وبالأمل في مستقبل أفضل.

٢٥ - ثم كررت الإعراب عن عميق امتنان وفد فلسطين للأونروا ولكل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العاملة معا على مساعدة اللاجئين، ولمجتمع المانحين لتمويله السخي والمستمر للأونروا، وحثت في الوقت ذاته المانحين على مواصلة تقديم الدعم القوي للوكالة؛ وحثت الدول الأعضاء على الاستجابة بسرعة للنداءات العاجلة التي أصدرتها الوكالة في عام ٢٠٠٩ بحيث تساعد الأونروا في توفير المساعدة التي تمس الحاجة إليها والحفاظ على نوعية خدماتها. وقالت إن دعم المجتمع الدولي الأكيد والمقدم منذ وقت طويل للأونروا، يعكس كلا من التزام إنساني بتحقيق الرفاه للاجئين والتزام سياسي بإيجاد حل عادل لمحنتهم. وتعتبر القيادة الفلسطينية أن مسألة اللاجئين هي لُب المركز النهائي واحد من المفاتيح الرئيسية المؤدية إلى السلام. وهي تناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتشجيع العمل المعجّل على استئناف عملية السلام التي تؤدي إلى تسوية لكل جوانب قضية فلسطين، بما في ذلك العدل للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٢٦ - **السيد أورنيوس** (السويد): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه وهي تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية التثبيت والارتباط وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا، وأيسلندا، وجمهورية مولدوفا، وأكرانيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هي أكبر الجهات المتبرعة للأونروا، إذ بلغ مجموع تبرعاته في عام ٢٠٠٨ أكثر من ٦٠ في المائة من الميزانية العادية للوكالة، بالإضافة إلى مساهماته الضخمة في البرامج الخاصة والنداءات الطارئة. وأعلن أن الاحترام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، هو ما تسترشد به سياسة الاتحاد الأوروبي ليس فقط فيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل وجاراتها بل وكذلك فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى الأونروا. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى تطورات إيجابية على أرض الواقع تؤدي بدون تأخير إلى حل عادل ومستقر ومنصف لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، داخل إطار اتفاق شامل بشأن الوضع النهائي الدائم، استنادا إلى مبدأي الأرض مقابل السلام والحل القائم على وجود دولتين.

٢٧ - وتابع يقول إن مساهمة الأونروا في رأس المال البشري في المنطقة مسألة لا يرقى إليها شك: وسجلُها في التعليم رائع ويَطالُ نصفَ مليون طفل في الشرق الأوسط، وضاعف منذ الخمسينات من القرن الماضي نسبة الإناث بين تلاميذ المدارس؛ وفي ميدان الصحة، حققت الوكالة رقماً قياسيا في التطعيم يقرب من نسبة ١٠٠ في المائة، وهي تدير برنامج رعاية صحية يوفر تغطية واسعة. وفي عام ٢٠٠٩ شهدت الوكالة سنة أخرى من التحديات الهائلة. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يُدين القصفَ الذي استهدَفَ البُنى التحتيةَ في غزة في أوائل العام ويعرب عن بالغ الأسف للخسائر في الأرواح خلال الصراع، ولا سيما الإصابات في صفوف المدنيين. وذكر أن الحاجات الإنسانيةَ للاجئين الفلسطينيين في غزة تَظلُ مصدرَ قلق وتزيدُها سوءاً مشكلةُ الوصول

المحدود. لذا يجب أن تُفتح المعابر فورا وبدون شروط لتدفق المساعدات الإنسانية، والسلع التجارية، والأشخاص من غزة وإليها. ولا بد من إتاحة إعادة البناء والانتعاش الاقتصادي. ويجب أن تُحل الأزمةُ الإنسانيةُ الراهنة.

٢٨ - وقال إن المشاكل المالية للأونروا ظلت خطيرة لسنوات عديدة وأنها أصبحت الآن حرجة. وميزانيتها الأساسية ناقصةُ التمويل بشكل دائم هي والنداءات الطارئة. ويمكن أن يضاف إلى ذلك الآن الأزمةُ الماليةُ العالمية وأسعارُ الصرف السلبية. ومع ذلك فإنها إذا لم تحصل على تمويل إضافي كانت العواقبُ بعيدةَ الأثر بالنسبة إلى عمليات الأونروا. ولذلك فإن المسؤولية المتشاركة للدول الأعضاء كلها هي دعم الأونروا سياسيا وماليا. وليس من الأمور القابلة للإدامة أن يظل ١٥ بلدا فقط قائما بتوفير ٩٠ في المائة من موارد الوكالة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يحث بقوة المتبرعين الجدد على الالتزام بعمل الأونروا كما يحث المتبرعين الحاليين على زيادة تبرعاتهم. ومن شأن قاعدة موسعة من المتبرعين أن تضمن وكالة مستقرة يمكنها أن تسدَ حاجات اللاجئين الفلسطينيين وتساهمَ في استقرار المنطقة إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية.

٢٩ - وأعلن أن الأونروا في خضم عملية إصلاح ضخمة تمثل مجهودا جديا لإعادة تنشيط فعاليتها، وفي الوقت ذاته المحافظة على ثقة الجهات المتبرعة واللاجئين على السواء. والاتحاد الأوروبي يدعم بقوة هذا المسعى. وينبغي أن تعمل الوكالة بتعاون وثيق مع بقية أسرة الأمم المتحدة فيما تمضي بجهود إصلاحها.

٣٠ - إن مجرد وجود الأونروا يحمل رسالة للاجئين الفلسطينيين هي أن العالم لم ينسَهم. وتحقيق تسوية شاملة لصراع الشرق الأوسط متأخر عن موعده ٦٠ عاما. لذلك يجب أن تُجدَدَ العمليةُ السلمية وأن تُسفر عن حل عادل لقضية اللاجئين. وفي غضون ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزمٌ بمواصلة مستوى كبير من المساعدة الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. ووجود أونروا قوية ومستقرة ماليا هو في مصلحة جميع مَن يؤمنون بالتنمية البشرية والسلام.

٣١ - **السيدة هرنانديز توليدانو** (كوبا): قالت إن من الأمور التي لا يمكن تبريرها أن يظل الشعب الفلسطيني يرزحُ تحت الاحتلال الإسرائيلي الطويل والقاسي لأرضه منذ عام ١٩٦٧ وأن يظلَ محروماً من حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم. والحالة المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، هي نتيجة للسياسات والممارسات غير المشروعة للسلطة القائمة بالإحتلال. وأعلنت أن تشييد جدار الفصل، في انتهاك واضح للقانون الدولي، مستمر وأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية يجري تكثيفها. أما الخطوات التي تتخذها إسرائيل من جانب واحد فتُعرّضُ للخطر احتمالات التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تستند إلى الحل القائم على دولتين.

٣٢ - وتحدثت عن حالة السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة في أعقاب الهجوم الوحشي الذي شنته إسرائيل في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين فقالت إنها مثيرة للجزع فعلا. كما أن موقف إسرائيل العدواني وغير القانوني بشكل واضح يحول دون الشروع في أية عملية إعادة بناء ولذا ارتفعت مستويات الفقر إلى درجة أن ٥٠ في المائة من الأسر هناك تعيش الآن دون مستوى الفقر المدقع. وأضافت أن إسرائيل تواصل الحد بشدة من تحرك الفلسطينيين، وخاصة في قطاع غزة، حيث يشكل اللاجئون الأغلبية من السكان، وفرض القيود على حركة السلع، بما فيها الأغذية والأدوية. وطالبت بوجوب توقّف إسرائيل عن فرض عمليات الإغلاق في كل الأرض

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لأنها تسبب أضرارا اجتماعية واقتصادية بالغة.

٣٣ - ومضت تقول إن الأونروا تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية. والقيود المفروضة على حركة موظفي الوكالة وسلعها وعرباتها قد قوضت قدرتها على العمل وسببت تكبدها خسائر فادحة. وينبغي أن تنظر اللجنة في إدراج حكم في مشروع القرار بشأن الأونروا يطلب إعادة الضرائب غير الصحيحة التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على الوكالة. وذكرت أن الأونروا تُحرز تقدما مشجعا في تحسين إدارة خدماتها وينبغي أن تتلقى كل الدعم والضمانات التي تحتاج إليها لأداء وظائفها. ويجب على إسرائيل ذاتها أن تتقيد بالتزامها بحماية مباني الأمم المتحدة وأمن موظفي الأونروا.

٣٤ - وختاماً أعلنت عن تضامن كوبا مع الشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، وعن دعمها البحث عن حل عادل لمسألة اللاجئين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٣٥ - **السيد ماشاباني** (جنوب أفريقيا): قال إن الأونروا تظل ذات أهمية لأن الظروف التي أدت إلى إنشائها لم تتغير. غير أن الفجوة المتوقعة في التمويل لسنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تعيق التنفيذ التام لأنشطتها مما يشكل مسألة تثير قلقاًبالغاً. وأعرب عن تأييد وفد بلده لدعوة الجمعية العامة إلى التعزيز المؤسسي للوكالة المدعوم بموارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وحث الدول على مواصلة دعم عمل الوكالة كما فعل بلده خلال السنوات الماضية.

٣٦ - وذكر أن البيئة الأمنية المتقلّبة في المنطقة تظل تشكل تحديا لعمل الوكالة؛ وأدان بأقوى العبارات تدميرَ جيش الدفاع الإسرائيلي لمنشآت الأونروا أثناء توغله في غزة وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال التام لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. ودعا إسرائيل كذلك إلى أن تُنهي حصارها لغزة، وأن تكفل لا سلامة موظفي الأونروا فحسب بل وكذلك وصولهم غير المعاق إلى المناطق التي يؤدون فيها مهامهم.

٣٧ - وأضاف أن الحالة الإنسانية لشعب فلسطين وللفلسطينيين في الدول العربية المجاورة لا يمكن أن تعالج إلا عن طريق حل للمسائل السياسية داخل المنطقة. وتواصل جنوب أفريقيا دعم الوصول إلى حل عن طريق التفاوض للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرات الأخرى، وتتطلع قدما إلى اليوم الذي تتعايش فيه دولتان، فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود دولية معترف بها.

٣٨ - **السيدة إيغر** (سويسرا): قالت إن التمويل الكافي هو شرط أساسي مسبق لأداء الولاية الحيوية للوكالة التي قامت، بوصفها شريكا جديرا بالمصداقية والثقة، بتنفيذ هذه الوكالة على نحو يتسم بجدوى التكاليف، برغم السياق المتقلب لعملياتها. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لطلب الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا من الأمين العام تقديم تقرير عن تعزيز القدرة الإدارية للأونروا في أقرب موعد ممكن. وقالت إنه بدون علاج للحالة المالية الحرجة للأونروا، ستُضطر الوكالة إلى أن تُقلّص مزيدا من خدماتها المقدمة إلى مجتمعات اللاجئين ولن تتمكن من تفادي المزيد من التخفيضات في عدد الموظفين ولا تدهور ظروف العمل مما يؤدي إلى توترات مع البلدان المضيفة وفي داخلها وكذلك إلى أثر مزعزع للاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٩ - وأضافت أن قلقا بالغا ما زال يساور سويسرا إزاء القيود الشديدة المفروضة على الحركة من غزة وإليها؛ وإزاء

ما تواجهه الجهود الإنسانية التي تبذلها الأونروا وغيرها من وكالات المساعدة من عراقيل خطيرة نتيجة الحصار المطوّل. ولذلك فإن الإسراع في إنشاء آلية مستقلة ومحايدة تضمن مرور المساعدات، والسلع الأساسية، والمواد اللازمة لإعادة البناء يتسم بأهمية حرجة في تحسين الحالة والنهوض بالانتعاش الاقتصادي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تتيح كل الأطراف في النزاع وتيسر وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبدون عائق وفقا للقانون الإنساني الدولي، وعليها أن تمتثل بدقة لكل التزاماتها بموجب القانون الدولي.

٤٠ - **السيد الظاهري** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن الظروف الإنسانية الصعبة للغاية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تتفاقم باطراد نتيجة القيود الخطيرة التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلية. وقد استهدفت هذه الانتهاكات الإسرائيلية أيضا المنشآت والخدمات التي توفرها مؤسسات دولية مثل الأونروا، ولا سيما العاملة منها في قطاع غزة الذي لا يزال يتعرض لحصار وإغلاق إسرائيلي خانق مما زاد من تفاقم الكارثة الإنسانية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عما سببته القوات الإسرائيلية من دمار شامل وما اقترفته من جرائم ضد الإنسانية أثناء حربها على القطاع. وقد زاد ذلك من عبء مسؤوليات الأونروا عن توفير المأوى والرعاية الصحية وغير ذلك من المساعدات والخدمات لآلاف الأشخاص الذين أصبحوا بدون مأوى ويعانون أوضاعا نفسية صعبة نتيجة هذه الأحداث. وعلاوة على ذلك فإن العدوان الإسرائيلي لم يقف عند التدمير المتعمد لمنشآت ومرافق الأونروا بل تعداه إلى التعرض لموظفي الوكالة وخطط تحركاتهم وإلى إخضاعهم للتفتيش والاستجواب مما يؤدي إلى تأخيرات في إيصال إمدادات وخدمات الإغاثة التي تمس الحاجة إليها، إلى اللاجئين.

٤١ - وأعرب عن تعهد حكومة بلده بمواصلة تقديم دعمها السياسي والمعنوي لوكالة الأونروا وحث على إصدار إدانة، وبأشد العبارات، لجملة الانتهاكات الإسرائيلية المخالفة بشكل فاضح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاق كومي - ميشلمور لعام ١٩٦٧ المبرم بين الأونروا وحكومة إسرائيل.

٤٢ - وقال إن حكومة بلده تطالب أولاً بان توقف إسرائيل اعتداءاتها المتكررة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومحاصرتها، وبإزالة كافة العراقيل التي تضعها أمام خطط عمل الأونروا وأمام حركة موظفيها. وفي المقام الثاني تناشد المجتمع الدولي، وخصوصا المؤسسات المالية والاقتصادية المتخصصة، أن توفر الدعم المالي المتزايد للأونروا وتدعو الدول المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية بإعادة بناء مخيم نهر البارد في شمال لبنان؛ وقال إن بلده كان من أوائل الدول التي وفت بمساهماتها في خطة إعمار هذا المخيم وأن بعض مؤسساتها الخيرية الوطنية قامت بدعم إنشاء المدارس المؤقتة والمستشفيات المتنقلة لخدمة سكان هذا المخيم. وثالثا قال إن حكومة بلده تعيد تأكيد التفويض الممنوح للأونروا وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٣ (د-٤) لعام ١٩٤٩ وتأكيد التزام الوكالة بمواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين إلى أن تحل قضية فلسطين حلا عادلا وشاملا وفقا لما نصت عليه مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأخيرا تعيد حكومة بلده تأكيد ضرورة قيام الوكالة بالتنسيق الكامل مع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأيضا مع حكومات الدول العربية المضيفة لمخيمات اللاجئين، وذلك أثناء تأديتها لولايتها. واختتم بالقول إن الجهود الإنسانية التي تبذلها وكالة الأونروا تستحق كل الثناء. على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن تسويتها إلا في إطار الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

٤٣ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن إسرائيل تمعن في رفض وضع نهاية للمأساة الفلسطينية التي افتعلتها هي نفسها ضاربة بذلك عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة في ممارسة طالما كانت ديدن إسرائيل التي رفضت على الدوام الانصياع لتلك القرارات. وبينما وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى أكثر من خمسة ملايين يشكلون أكبر كتلة لاجئين في العالم، فإن إسرائيل تجلب من أطراف الأرض الأربعة شتاتا عنصريا ليحل مكان الفلسطينيين وليستولي على أراضيهم وبيوتهم دون أن تعير أدنى انتباه لكل المناشدات والنداءات الدولية لوقف سياسات الاستيطان العنصري لإفساح الطريق لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني حول قضايا الحل النهائي. ولا تفتأ إسرائيل تذكّر العالم كل يوم أنها فوق الشرعية الدولية، وأحد أحدث أمثلة ذلك طردها للمقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ومنعه بعد ذلك من ممارسة مهمته. وكان تقرير سابق للمقرر الخاص (A/HRC/10/20) المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٩ قد ذكر أن واحدا بين كل ٢٢٥ فلسطينيا من سكان غزة إما قُتل أو أصيب بجروح أثناء الهجمات الإسرائيلية على غزة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأن شن إسرائيل لتلك الهجمات في ظروف يستحيل فيها التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية هو بمثابة جريمة حرب ذات أبعاد كبرى من منظور القانون الدولي. وأوضح المقرر الخاص كذلك في بيانه التكميلي الشفوي إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٩، أن استعمال إسرائيل لترسانة من الأسلحة الحديثة ضد منطقة مكتظة بالسكان ومنعها الفلسطينيين من الفرار من منطقة القتال أثناء عملياتها العسكرية يجب أن يعامل كنوع جديد من الجرائم ضد الإنسانية.

٤٤ - وأضاف أن تقرير المفوضة العامة للأونروا (A/64/13 و Add.1) يذكر كذلك مزيدا من الأمور المثيرة للقلق بما في ذلك تواصُلُ النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية؛ والاستمرارُ في بناء جدار الفصل العنصري؛ والقيودُ المفروضةُ على تنقُّل السكان الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وغزة؛ وتأثّرُ كل نواحي الحياة في غزة إلى درجة خطيرة بالحصار الذي فرضته إسرائيل عليها؛ واقتحامُ القوات العسكرية الإسرائيلية لمباني تابعة للأونروا في الضفة الغربية؛ وإلحاق أضرار بمباني الأونروا في غزة من جراء ضربات عسكرية أو عمليات قصف إسرائيلية وصفت بأنها متعمدة في تقرير مجلس التحقيق (A/63/855-S/2009/250). على أن إسرائيل لم تضرب عرض الحائط بكل هذه الحقائق الراسخة والموثقة فحسب، بل رفضت أيضا دفع تعويضات مادية بمبلغ ١١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عن هذه الأضرار.

٤٥ - ولاحظ الإشارات الإيجابية الواردة في تقرير المفوضة العامة إلى جهود الجمهورية العربية السورية لصالح نصف مليون لاجئ فلسطيني تستضيفهم وذكر أن مساعدتها لهم في عام ٢٠٠٨ بلغت أكثر من ١٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأعلن أن المسؤولية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية ولذلك فإن من الضروري أن تستمر الأونروا في القيام بعملها وفقا لولايتها إلى حين إكمال تنفيذها الذي يتطلب زيادة سخية في التبرعات لميزانيتها وفي توسيع قاعدة المتبرعين ووفاء مَن تعهّدَ بالتبرع بالتزاماته. وباختصار فإن من الأمور الحيوية صيانةَ ودعمَ هذه الولاية بغية كفالة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٤٦ - **السيد التميمي** (قطر): قال إن العمل المتميز الذي يقوم به موظفو الأونروا يستحق كل الثناء في ضوء ما تتعرض له الوكالة من مضايقة من قبل السلطات الإسرائيلية بل ومن اعتداء مباشر، كما حدث عندما قام الجيش الإسرائيلي باستهداف مدارس الأونروا. وقد استنكرت قطر هذه الاعتداءات وطالبت مجلس الأمن بوضع

خطة لتحديد المدارس والمؤسسات التعليمية لتكون ملاذاً آمناً للطلبة وذويهم مع ضرورة السماح بدخول المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية إليها. وفي هذا الصدد تساءَل عن مصير التوصيات الواردة في تقرير مجلس التحقيق (A/63/855-S/2009/250)، خاصةً وأن مجلس الأمن فشل في اتخاذ أي إجراء بشأنها.

٤٧ - وقال إن العدوانَ الإسرائيليَ الأخير على قطاع غزة، والحصارَ المستمر له، أديا إلى تدهور في الأوضاع الإنسانية في القطاع الذي وصل اعتمادُ السكان فيه على المعونات حداً بالغَ الخطورة، بل وأصبح على حافة الانهيار الاقتصادي. وفي الوقت ذاته ازدادت الحالةُ الإنسانيةُ للاجئين الفلسطينيين في باقي الأرض الفلسطينية المحتلة سوءاً نتيجةَ استمرار القيود على التنقل والبضائع، ناهيكَ عن الممارسات الإسرائيلية الأخرى التي تُخالفُ القانونَ الدولي، وخاصة القانونَ الإنسانيَ الدولي. وذكر انه بينما يزداد عددُ اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة، فإن مستوى التمويل ليس كافيا للقيام بالمشاريع الحيوية للوكالة على الوجه الأكمل. ولذلك دعا إلى زيادة التبرعات المقدمة للوكالة التي لا يمكن للأونروا بدونها، بأي حال من الأحوال أن تقدم ما تقدمه من خدمات. وفي هذا الصدد أشار إلى أن دولة قطر لم تألُ جهدا في تقديم ما بوسعها من دعم ومساعدات مادية ومعنوية للاجئين الفلسطينيين وأنشأت صندوق غزة، واستضافت حملة الفاخورة لصالح الشعب الفلسطيني الشقيق الذي لا يزال الاحتلال الإسرائيلي وما يرافقه من ممارسات يشكّل السببَ الأساسيَ لمحنته. وإلى أن تحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، لا يمكن الاستغناء عن الدور الحيوي للأونروا في قضية تمتد أبعادُها إلى ما يتجاوزُ النطاقَ الإنسانيَ لتمسَّ الاستقرارَ في المنطقة بكاملها.

٤٨ - **السيد لوفولد** (النرويج): قال إن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي ازداد بالفعل أربعةَ أمثاله أثناء السنوات الستين من وجود الأونروا، سوف يستمر في النمو طالما بقيت مسألةُ الحل النهائي وحقُ العودة بدون حل. وللأسف ستظل للأونروا ولخدماتها، لذلك، أهمية أكثر من أي وقت مضى وسوف تظل الحاجةُ إليها قائمةً في فترة انتقالية تصل إلى ١٥ سنة في حالة ترسُّخ عملية سلمية ذات مغزى وحل مسألة اللاجئين. وبرغم الزيادة المطردة في الطلب على خدمات الأونروا، فأن حجم التمويل لم يتغير الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار مالي مثير للقلق أخذ يؤثر الآن في ميزانية الأونروا. وقد شنت النرويج بنجاح، أثناء رئاستها الأخيرة للجنة الاستشارية المعنية بالأونروا، عدداً من المبادرات لضمان التمويل من قاعدة أوسع من المانحين. ومع ذلك لم تكن التوقعاتُ للسنوات التالية مشجعة. وبدون حل دائم لمسألة تمويل الأونروا، ستظل المشكلة الملحة ذاتها والاستجابة المؤقتة ذاتها تتكرران سنويا.

٤٩ - وأضاف أن خطوةً أولى باتجاه إيجاد حل سوف تتمثل في توسيع قاعدة الموارد عن طريق التماس مساهمات عادية إضافية من مانحين جدد، مع مراعاة أن ٩٠ في المائة من التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام للأونروا توفرُها حاليا ١٥ دولةً عضواً فقط كل منها بلغت حدها. ودعا إلى إشراك أعضاء مجموعة العشرين وطالب أيضا الدولَ العربيةَ بأن تفي بتعهدها بتقديم تبرعات تبلغ ما لا يقل عن ٧,٧ في المائة من الصندوق العام. وقال إن الخطوةَ التالية ستكون كفالةَ أن تأتي حصةٌ أكبر من تمويل الأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة، الأمر الذي من مزاياه أنه يوفر مزيدا من القابلية للتوقُّع ومزيدا من الإنصاف في تقاسم العبء وهو أساسيٌ بالنسبة إلى توفير الخدمات بطريقة مُرضية من جانب الأونروا التي هي منارةُ أمل وعنصرٌ رئيسيٌ في بناء السلام في الشرق الأوسط.

٥٠ - **السيد هوانغ شي ترانج** (فييت نام): قال إن وفد بلده يشارك في الشواغل التي تم الإعراب عنها بشأن الصعوبات في تمويل الأونروا. ويتعين أن يقوم مجتمعُ المانحين الدولي بحشد موارده ومضاعفة جهوده لدعم عمليات الوكالة. وأعرب عن تأييد وفده للجهود الرامية إلى إصلاح الوكالة بغية زيادة فعاليتها في تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين. وقال إن حكومة بلده تشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر في الأرواح والحالة الإنسانية البالغة السوء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك الأزمة الاقتصادية الاجتماعية المتعمّقة، مما يسبب مزيدا من الصعوبات لملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في حالة يأس وبؤس. ولذلك فإن ما يقع على المجتمع الدولي من مسؤولية الانضمام إلى حل هذه الأزمة هي الآن أكبر من أي وقت مضى.

٥١ - وتابع يقول إن جدار الفصل، وعمليات الإغلاق، ومنع التجول، والقيود الأخرى على الحركة التي تفرضها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعيق قدرة الأونروا على أداء المهام المفوضة إليها؛ وذكر أن حكومة بلده تطالب إسرائيل بكفالة أمن موظفي الأونروا وتيسير أدائهم لمهامهم الصعبة دعماً للاجئين الفلسطينيين، عن طريق إزالة كل هذه العراقيل بدون تأخير. وعليها وهي تفعل ذلك أن تحترم على أكمل وجه امتيازات الأونروا وحصاناتها باعتبارها هيئة من هيئات الأمم المتحدة. وقد كانت الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي أثناء الصراع في غزة، وفقا لما شرحته لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، مُقلقةً إلى حد بعيد. ومن الحتمي أن تتوقف جميع الأطراف المعنية عن كل أعمال العنف وتمتثل امتثالا صارما للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان، فيما تكفل سلامة وأمن المدنيين والدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة ومبانيها. ومن الحتمي كذلك أن تُجرى التحقيقات بهدف إحقاق العدل للضحايا في وقت مبكر. ومن شأن هذه الخطوات أن تساهم مساهمة هامة في الجهود الرامية إلى استئناف العملية السلمية في الشرق الأوسط.

٥٢ - **السيد العلاف** (الأردن): قال إنه كان للاستجابة الطارئة للأونروا ولبسالة جهود الإغاثة التي بذلها موظفوها دورٌ مؤثرٌ وملموس في التخفيف من معاناة الأشقاء في قطاع غزة أثناء الهجوم العسكري الإسرائيلي على القطاع. غير أن هذه المعاناة ما زالت مستمرة وتشكل كارثة إنسانية ستزداد حدتها مع حلول فصل الشتاء. إن أطفال ونساء غزة بحاجة ماسة الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى تعاضد الأسرة الدولية معهم ولذلك ينبغي اتخاذ إجراءات فورية لرفع الحصار وفتح المعابر أمام الإمدادات التجارية والإنسانية ولوازم البناء.

٥٣ - ومضى قائلا إن الأردن سوف يستمر دوما في تقديم كافة أشكال الدعم للفلسطينيين ولن يتوانى أبدا عن التنبيه لعمق معاناتهم في مختلف المحافل والمناسبات الدولية. وعبّر عن قلق الأردن البالغ حيال حالات الإغلاق وحظر التجول وغيرها من القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تعيق تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والوصول إلى مصادر العمالة والعمل، كما تعيق قدرة الأونروا على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. ولذلك فإن الأردن يدعو إسرائيل إلى إزالة هذه القيود.

٥٤ - وتابع يقول إن الأونروا حققت خلال ٦٠ عاما من عملها الفعّال نجاحات باهرة وهي تحظى بالدعم الكامل من الأردن. وذكر أن حكومة بلده تناشد كل الدول المانحة، بدون استثناء، إمداد الوكالة بكل سبل الدعم المالي الذي يضمن عدم تقليص الخدمات التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين، بل ورفض كل المحاولات الرامية إلى تقليص دور الأونروا ومسؤولياتها أو إجراء أي تغيير

لولايتها. و يتحمل الأردن، لكونه الدولة المضيفة لأكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين، أعباء اقتصادية ومالية مضاعفة تعمّقها محدوديةُ موارده، ولذلك فإنه يعتمد على مساعدة الأونروا في هذا الأمر ويعارض أي تقليص في المخصصات المالية للوكالة لأي من برامجها في أراضيه. كما أنه يرفض أي حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين لا تكفل بالكامل حق الفلسطينيين في العودة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وشدد على مسؤولية إسرائيل التاريخية عن هذه القضية واستمرارها وبقائها دون حل حتى الآن وقال إنه ينبغي تعويض الدول المضيفة عن التكلفة الحقيقية التي تكبدتها في هذا الصدد. واختتم بالقول إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتجسيد حل الدولتين وإقامة السلام الشامل في الشرق الأوسط استنادا إلى المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية.

٥٥ - **السيد الحارثي** (المملكة العربية السعودية): أعرب عن الأمل في أن تستمر الأونروا في عملها الباهر الذي قدمته خلال السنوات الستين الماضية بمواصلة تنفيذ برامجها وخدماتها المقدمة إلى جميع اللاجئين الفلسطينيين. وتحقيقاً لهذه الغاية قال إنه يتعين على المجتمع الدولي، وخاصةً الدولَ والجهات المانحة، مضاعفةَ مساهماته لتمويل برامج خدمات الوكالة والقضاء على الصعوبات والمشاكل المالية التي تعاني منها ميزانيتُها. وأضاف أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت خلال العدوان الأخير الذي شنته على قطاع غزة بتدمير مدارس ومراكز صحية تابعة للوكالة في غزة وقتلت العديد من موظفي الأونروا واستهدفت بتعمُّد مباني ومرافق الوكالة في تجاهل لما تقوم به الوكالة من إعانات ومساعدات إنسانية وضاربةً عُرضَ الحائط بكافة المواثيق والاتفاقات الدولية التي تؤكد أهمية سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في مناطق الصراع.

٥٦ - وأعرب عن إدانة المملكة العربية السعودية الشديدة للحصار الجائر المفروض على غزة، وعن مطالبتها برفعه فورا وبإيقاف كل القيود التي تفرضها إسرائيل على المنظمات الدولية، وبهدم الجدار العازل لعدم شرعيته حسب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة. وطالب بإلزام إسرائيل بتعويض وكالة الأونروا عن جميع الأضرار والخسائر التي ألحقتها بممتلكات ومباني الوكالة. وعلاوة على ذلك قال إن إسرائيل ما زالت ملزمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بضمان السماح بتوريد المواد الغذائية واللوازم الطبية والسلع الأخرى بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان قطاع غزة، دون قيد أو شرط.

٥٧ - وأعرب عن دعم المملكة العربية السعودية للقضايا الإنسانية، ليس على المستوى الحكومي فحسب، بل وعلى المستوى الشعبي، ويشهد بذلك تصدّرُها دولَ العالم في مجال التبرعات لتمويل عمليات الإغاثة الإنسانية عام ٢٠٠٨. وخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ دعمت ميزانيتي السلطة الفلسطينية والأونروا بمبلغ يقارب ٧٣٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة، وخصصت ٢٠٠ مليون دولار لمشاريع يَنظرُ في تمويلها صندوقُ الأقصى وتبرعت بمبلغ ٢٥ مليون دولار للمساهمة في إعادة إعمار مخيم نهر البارد المخصص للاجئين في لبنان. وأعلن أن المملكة العربية السعودية ملتزمة بدفع كامل مساهماتها السنوية للوكالة دعماً لأهدافها الإنسانية ومواصلةً لعملها في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني لحين عودة اللاجئين إلى أراضيهم ومنحهم التعويضات اللازمة عن الأضرار المادية والمعنوية الفادحة التي لحقت بهم، عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). واختتم بالقول إن الدعم المالي وحده ليس هو الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين، ولكنّ الدعمَ السياسي، وخاصةً من المجتمع الدولي، هو عاملٌ حاسمٌ آخر.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.